منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٣٨/١٨**
الدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة **٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥**
البند ٧-٦ من جدول الأعمال المؤقت **EB138/18**

دور قطاع الصحة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

تقرير من الأمانة

١- لايزال إنتاج المواد الكيميائية واستعمالها في جميع أنحاء العالم آخذان في الزيادة. وتشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن المبيعات العالمية السنوية من منتجات قطاع المواد الكيميائية قد تضاعفت في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، وستتضاعف إلى ستة أمثالها في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٥٠، بالتلازم مع استمرار تحول الإنتاج من البلدان الأعضاء في تلك المنظمة إلى بلدان أخرى.

٢- ويُعتَقَد أن نسبة ٢٥٪ من العبء العالمي للمرض بين بني البشر ناجمة عن عوامل بيئية، ومنها التعرض للمواد الكيميائية. وتشير التقديرات في العالم أجمع إلى أن التعرض للرصاص مثلاً يتسبب في ١٤٣ ٠٠٠ وفاة سنوياً، وترزح الأقاليم النامية تحت وطأة أثقل أعبائه. وتشير التقديرات إلى أن التعرض للرصاص في مرحلة الطفولة يسهم في حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ حالة جديدة سنوياً من حالات إصابة الأطفال بإعاقات ذهنية. وتُعزى نسبة ٩٪ تقريباً من عبء المرض العالمي الناجم عن سرطان الرئة إلى التعرض المهني للمواد الكيميائية. وتشير تقديرات عام ٢٠١٢ إلى أن حالات التسمم غير المتعمد تسببت في قتل نحو ١٩٣ ٠٠٠ شخص، منهم نسبة ٨٥٪ في البلدان النامية التي ارتبطت فيها بشدة تلك الحالات بالإفراط في التعرض للمواد الكيميائية السامة واستعمالها على نحو غير ملائم، بما فيها مبيدات الآفات. وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٣٠٪ من ضحايا حالات الانتحار في العالم يسممون أنفسهم بالمبيدات المذكورة، ومعظم تلك الحالات تحدث في مناطق زراعية وريفية وفي بلدان منخفضة الدخل وأخرى متوسطة الدخل، على أن المعلومات المتعلقة بعبء المرض لا تُتاح إلا عن عدد قليل جداً من حالات التعرض للمواد الكيميائية، وهناك العديد من المواد الكيميائية الأخرى التي يتعرض لها الناس في حياتهم اليومية. وثمة مجموعة متزايدة من البيّنات التي تشير إلى أن حالات التعرض قبل الولادة، وحتى في الجيل السابق، قد تؤدي إلى الإصابة بالأمراض في مرحلة لاحقة من العمر. والعبء الحقيقي للمرض والطلب الناجم عنه على النظم الصحية غير معروفين، ولكن من المرجح أن يكونا أكبر بكثير من التقديرات.

٣- وما انفكت بلدان كثيرة تعاني من قصور الأطر التنظيمية والسياسية والقدرات المؤسسية اللازمة لتقييم الآثار السلبية للمواد الكيميائية على الصحة والحيلولة دون إضرارها بالصحة. وبالرغم مثلاً من أن الرصاص المستخدم في الطلاء هو من كبرى الأسباب التي تقف وراء التسمم في مرحلة الطفولة، فإنه لا يوجد سوى ٥٩ بلداً يُعرف عنها أنها قامت بتنظيم هذه المسألة في أنواع الطلاء الحاوية على الرصاص. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمتلك أكثر من نصف الدول الأعضاء في المنظمة مركزاً للمعلومات عن السموم، وهناك فجوات معينة في الإقليم الأفريقي وإقليم شرق المتوسط والدول الجزرية الصغيرة في إقليم غرب المحيط الهادئ.

٤- وقد اعترفت الحكومات لدى اعتمادها لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية حمايةً لصحة الإنسان، وهو ما تسلّم به الغاية ٣-٩ بخصوص "الحد بدرجة كبيرة من عدد

الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام ٢٠٣٠"، والغاية ٦-٣ بصدد "تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠"، والغاية ١٢-٤ بشأن "تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠".

دور وزارات الصحة

٥- بالنظر إلى أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية هي مسألة صحية تعود بفوائد صحية كبيرة، فإنه لا غنى عن إشراك قطاع الصحة من أجل تحديد المخاطر والعمل مع قطاعات أخرى، حسب اللزوم، وتحديد التدخلات الفعالة وتنفيذها في هذا المضمار. وقد اعتمدت جمعية الصحة في عام ٢٠٠٦ القرار ج ص ع٥٩-١٥، الذي حثّت فيه الدول الأعضاء على المراعاة التامة للجوانب الخاصة بالصحة في السلامة الكيميائية لدى تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على الصعيد الوطني، والمشاركة في الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق ذلك.[١] واعتمد لاحقاً المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة (نيروبي، ١٧-٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢) استراتيجية تعزّز إشراع قطاع الصحة في تطبيق النهج الاستراتيجي،[٢] وتحدّد إجراءات مختلفة.[٣]

٦- ومع ذلك فقد مرّ عقد من الزمن تقريباً على اعتماد النهج الاستراتيجي وقرار جمعية الصحة ج ص ع٥٩-١٥. وبعد أن نظرت جمعية الصحة العالمية السابعة والستون عام ٢٠١٤ في تقرير الأمانة بشأن "الآثار الصحية العمومية المترتبة على التعرض للزئبق ومركباته: دور منظمة الصحة العالمية ووزارات الصحة العمومية في تنفيذ اتفاقية ميناماتا"،[٤] قبلت اقتراح الأمانة بصدد التشاور مع الدول الأعضاء حول الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بالمواد الكيميائية. وعليه أجرت الأمانة مشاورة عبر الإنترنت مع الجهات صاحبة المصلحة من قطاع الصحة في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وإعداد مجموعة من الإجراءات المحدّثة ذات الأولوية لكي يضطلع قطاع الصحة بتنفيذها من أجل بلوغ الهدف المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠.[٥] وقد وردت ردود من ٤٥ جهة من الجهات الحكومية صاحبة المصلحة ومن ١٧ جهة أخرى من الجهات صاحبة المصلحة في ٥١ دولة من الدول الأعضاء، واستُكمِلت تلك الردود بمدخلات مستمدة من مختلف

---

١ قرار جمعية الصحة العالمية ج ص ع٥٩-١٥ بشأن، التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك عملية إصلاح الأمم المتحدة؛ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، المُعتمد يوم ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٦ (http://www.who.int/ipcs/publications/wha/saicm_resolution.pdf، تم الاطلاع في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥).

٢ القرار ICCM III/4 الوارد في الوثيقة SAICM/ICCM.3/24 (الملحق الأول).

٣ الوثيقة SAICM/ICCM.3/24، الملحق الخامس.

٤ الوثيقة ج٦٧/٢٤ والقرار ج ص ع٦٧-١١.

٥ الهدف المحدّد بشأن عام ٢٠٢٠ مبيّن في الفقرة ٢٣ من خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي اعتُمِدت في القرار ٢ الصادر عن مؤتمر القمة المذكور (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/ أغسطس - ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢) (http://www.unmillenniumproject.org/documents/131302_wssd_report_reissued.pdf، تم الاطلاع في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥).

مشاورات المنظمة وتقاريرها الإقليمية. وعُرِضَت النتائج والإجراءات ذات الأولوية لقطاع الصحة على المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة (جنيف، ٢٨ أيلول/ سبتمبر – ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥).[١] وفيما يلي ملخص الإجراءات ذات الأولوية:

- استنباط طرائق محسّنة وموحّدة لتحديد آثار المواد الكيميائية على الصحة، وذلك من أجل تحديد أولويات العمل وتقييم مدى فعالية السياسات والتقدم المُحرز في اتباع النهج الاستراتيجي
- صياغة استراتيجيات رامية إلى الوقاية من الإصابة باعتلالات الصحة والأمراض التي تسببها المواد الكيميائية للفرد طوال العمر، بما فيها استراتيجيات موجهة تحديداً صوب صون صحة الأطفال والعمال
- بناء قدرات البلدان على التعامل مع حالات التسمم والحوادث الكيميائية والطوارئ، وبلوغ مرحلة بناء القدرات الأساسية اللازمة للتعامل مع المواد الكيميائية بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)
- الترويج لبدائل المواد الكيميائية الشديدة السمية والثابتة
- سد الفجوات التي تتخلل المعارف العلمية عن المواد الكيميائية
- وضع طرائق منسقة عالمياً لتقييم المخاطر الكيميائية تعزيزاً للشفافية والتفاهم وإتاحة المجال أمام تقاسم العمل والحد من ازدواجية الجهود المبذولة
- تحسين القدرة على الوصول إلى المعارف العلمية وتفسيرها وتطبيقها، وخاصة في البلدان النامية

٧- ولكن الغرض من الإدارة السليمة للمواد الكيميائية هو ليس مسؤولية قطاع الصحة لوحده، فعلاوة على فوائد العمل الذي ينجزه هذا القطاع، فإن إدخال تحسينات كبيرة على الصحة قد يتأتى من التعاون مع قطاعات أخرى من قبيل البيئة والزراعة، وذلك باتباع نهج "يدمج الصحة في جميع السياسات الكيميائية".

الفرص المتاحة للعمل

٨- أيد المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة التوجهات والإرشادات العامة بشأن تحقيق الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠،[٢] بوصفه أداة طوعية ستساعد في تحديد أولويات الجهود المبذولة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتسهم في تنفيذ النهج الاستراتيجي بشكل شامل. وحث المؤتمر المذكور جميع الجهات صاحبة المصلحة على اتخاذ خطوات منسقة لتطبيق التوجهات والإرشادات العامة، بما فيها ١١ عنصراً من العناصر الأساسية المحددة فيها باعتبارها عناصر حاسمة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وفيما يلي العناصر الأساسية البالغ عددها ١١ عنصراً:

- الأطر القانونية التي تتناول دورة حياة المواد الكيميائية والنفايات؛

---

١ أولويات قطاع الصحة صوب بلوغ هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠ – نتائج مشاورات منظمة الصحة العالمية، الوثيقة SAICM/ICCM.4/INF/11.

٢ ملحق الوثيقة SAICM/ICCM.4/6 (رابط مستمد من الصفحة التالية: http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=article&id=525&Itemid=700، تم الاطلاع في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥).

- آليات الإنفاذ والامتثال ذات الصلة؛
- تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية وما يتصل بها من نفايات، فضلاً عن سائر الاتفاقيات والآليات الطوعية ذات الصلة بشأن الصحة والعمل؛
- الأطر المؤسسية وآليات التنسيق القوية فيما بين المعني من الجهات صاحبة المصلحة؛
- جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة فيما بين المعني من الجهات صاحبة المصلحة كافة بالاستفادة من النهج المتبع بشأن دورة حياة المواد الكيميائية وإقامة نظم لتبادل تلك البيانات والمعلومات بشفافية، بوسائل من قبيل تنفيذ النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها؛
- مشاركة دوائر الصناعة وتحديد المسؤوليات عبر دورة حياة المواد الكيميائية، بوسائل منها سياسات ونظم استرداد التكاليف، فضلاً عن دمج موضوع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في سياسات المؤسسات وممارساتها؛
- إدراج موضوع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في عمليات إعداد الميزانيات الوطنية لقطاعات كل من الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وفي خطط التنمية؛
- تقييم المخاطر الكيميائية والحد منها بواسطة اتباع أفضل الممارسات بشأنها؛
- تعزيز القدرة على التعامل مع حوادث المواد الكيميائية، بوسائل منها تدعيم الطابع المؤسسي لمراكز حفظ السموم؛
- رصد وتقييم آثار المواد الكيميائية على الصحة والبيئة؛
- تطوير وتعزيز البدائل السليمة والآمنة من الناحية البيئية.

٩- وترتبط الإجراءات المحدّثة ذات الأولوية لقطاع الصحة ارتباطاً وثيقاً بالعناصر الأساسية للإرشادات والبالغ عددها ١١ عنصراً، وهي إجراءات ستقوم مقام أدوات تدعم تلك العناصر. وقد ترغب الدول الأعضاء في تحديد الأنشطة المقبلة وتخطيطها دعماً للإجراءات المحدّدة ذات الأولوية لقطاع الصحة الرامية إلى تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وبلوغ الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة بشأن المواد الكيميائية.

١٠- ومن أمثلة التدخلات المحددة فعلاً التي تمكّن الدول الأعضاء من تحسين الصحة العمومية تحسيناً سريعاً نسبياً، القضاء على ظاهرة تسمم الأطفال بالرصاص الموجود في أنواع الطلاء الحاوي على الرصاص، والعمل مع قطاع الزراعة لمكافحة استعمال مبيدات الآفات العالية الخطورة عن طريق تنفيذ المدونة الدولية لقواعد السلوك الخاصة بإدارة مبيدات الآفات والصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة في عام ٢٠١٤.[١] والدول الأعضاء مدعوة إلى المشاركة في شبكة المنظمة المعنية بتقييم المخاطر الكيميائية،[٢] التي أُنشِئَت في منتصف عام ٢٠١٣ لتوفير منتدى لتبادل المعلومات العلمية والتقنية وتسهيل بناء القدرات والإسهام في بنائها والمساعدة في تحديد المخاطر المستجدة للمواد الكيميائية على صحة الإنسان.

---

١ http://www.fao.org/fileadmin/templates/agphome/documents/Pests_Pesticides/Code/CODE_2014Sep_ENG.pdf، تم الاطلاع في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥.

٢ http://www.who.int/ipcs/network/en/، (تم الاطلاع في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥).

١١- وسيُختتم تطبيق النهج الاستراتيجي في عام ٢٠٢٠ بالتلازم مع انعقاد دورة المؤتمر الدولي الخامسة، الذي قرر في دورته الرابعة استهلال عملية ما بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠. ويسهم قطاع الصحة إسهاماً كبيراً في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، على أن مشاركته في عمليات النهج الاستراتيجي، مثل المؤتمر الدولي، لاتزال متدنية مقارنة بمشاركة قطاع البيئة. وتُشجّع وزارات الصحة على المشاركة في عملية ما بين الدورات من أجل ضمان تلبية التوصيات الموضوعة مستقبلاً لاحتياجات تلك الوزارات.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٢- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقرير.

= = =